المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعة فهمها(*)

أ.د. خليل إسماعيل الحديثي

أستاذ المنظمات الدولية/كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أولا: مادة المنظمات الدولية بوصفها إحدى مواد العلوم السياسية والقانونية هي من أكثر المواد ثباتا واستمرارا بخلاف مواد كثيرة أقرت ثم ألغيت أو عدلت تعديلا جوهريا، وقد درست في غالب الأحيان بالإنكليزية إلى جانب العربية، وكان اختيارها دون غيرها من مواد العلوم السياسية، ربما لأنها أكثر تحديدا واشد انضباطا مما سواها، وهي غنية بالمصطلحات الأكثر تداولا في مواد الاختصاص. إن المستقري لمسيرة تدريسها يجدها مع ثبات مفرداتها إلى حد كبير، إلا أن تطورا جوهريا قد أصابها في المنهج وفي تأصيل المادة وفي الجدل القائم حول موضوعاتها وأفكارها، وهذه الملاحظة لا تخص أقسام العلوم السياسية في جامعات العراق أو كليات العلوم السياسية فيما بعد فحسب، بل في عموم الجامعات العربية المعروفة لدينا سواء بما أفدناه ولمسناه من خلال المؤتمرات العربية التي عقدت بهذا الخصوص أو بما يسعنا أن نطلع عليه من كتب وأبحاث متخصصة في هذا الجانب من جوانب المعرفة، وهي إلى جانب كونها مادة ملازمة للدراسات الدولية منذ النشأة فان موضوعاتها الفرعية والمتخصصة تدريس في الدراسات العليا ولايخلو فصل دراسي من تدريس موضوع متخصص في هذه المادة.

ثانيا: رغم تفرق المناهج واختلافها في دراسة المنظمات الدولية وتدريسها وفهمها إلا أن منهجين يستقطبانها أكثر من غيرها: هما المنهج القانوني والمنهج السياسي والأول ينظر إلى المنظمة الدولية على إنها ثمرة معاهدة جماعية متعددة الإطراف وهي تنشئ بين المتعاهدين نظاما قانونيا بحكم العلاقات القائمة بينهم وينظمها ولذا فان الدراسة يجب أن تنصب على شرح هذا النظام القانوني، وجريا مع هذا المنهج نجد كتابا سموا مؤلفاتهم في التنظيم الدولي " قانون المنظمات الدولية" وهم في منهجهم هذا يشرحون المنظمات الدولية ويعرضونها كما يجب أن تكون لاكما هي كائنة، كعادة شراح القانون، ثم بعد ذلك يحاكمون أداء المنظمات الدولية على أساس مشروعية التصرف والأداء ومدى قربهما أو بعدهما من الامتثال لمقتضى القواعد التي تحكمها.

أما الثاني فهو منهج سياسي يقوم على دراسة ما هو كائن في واقع عمل المنظمات الدولية بوصفها من قواعد النظام الدولي، ولذا فان الدراسة والتدريس والفهم كلها تقوم على استقصاء مستويات التأثير في نظام العلاقات الدولية، ومتابعة مراكز التأثير في صناعة القرار السياسي منها،

(*)**قدم هذا البحث إلى المؤتمر العلمي القطري للعلوم السياسية(19-20 /2000/4)ونشر موجزه في كراس بعنوان المنظمات الدولية مقالة في دراستها ومنهجها وطبيعة فهمها.**

وما المنظمات الدولية سوى وعاء تتفاعل فيه إرادات هذه الدول صراعا أو تنافسا أو تعاونا، وهي في عين الوقت مختبر طالما تظهر نتائج التحليل فيه التوجهات السياسية للدول الأعضاء في هذه المنظمة أو تلك. وما نميل إلى تصوره إن دراسة موضوعنا يجب أن تنصب على النصوص والفعل معا وليس على واحد منهما، إذ التلازم بينهما كضرورة تلازم دراسة النصوص الدستورية إلى جانب القوى الفاعلة في النظام السياسي لمن يريد دراسة النظام السياسي والمؤسسات الدستورية، وان دراسة أحادية النهج أو الوجهة لابد وان تكون مبسترة وغير وافية بمقتضيات الفهم الحقيقي للظاهرة.

ثالثا:المنظمات الدولية، ظاهرة حديثة نسبيا أريد بها الانتقال في إدارة العلاقات الدولية من المستوى الثنائي إلى المستوى الجماعي، وجعلها على شكل هيئات تتصف بالدوام النسبي ولها شخصية قانونية تطورت عبر زمن ليس بطويل لكي تصبح ذات فاعلية في أي نظام دولي سواء كان عالميا أم إقليميا. وهي تمثل مرحلة من مراحل الانتقال أو الأمل في الانتقال نحو سلطة مركزية على نطاق المجتمع الدولي، ومحاولة إحلال قواعد ومبادئ قانون دولي تقوم على أساسه علاقات المخاطبين به، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بدلا من اقتضاء الدول حقوقها بنفسها، وهو منحى فيه شئ غير يسير من المثالية، لكنها مثالية يتطلبها الشروع في إقامة أي نظام قانوني.

إن مفهوم السلطة المركزية المشترك بين النظام الداخلي والنظام الدولي أوقع الكثيرين في فهم طبيعة التنظيم الدولي على غير حقيقته، إذ المنظمة الدولية ليست حكومة العالم المركزية، كما إن المنظمة الإقليمية هي الأخرى ليست حكومة الإقليم المركزية وإنما هي مرحلة وسط بين الفوضى الدولية والحكومة المركزية وحيث أن طبيعة تطور المجتمع الدولي لم تعد تتفق والفوضى الدولية، فان المنظمة الدولية هي ذلك المحط الوسط بين الحالتين. وانه لمما يوقع في الخطأ ذلك القياس بين المجتمعين الداخلي والدولي وهما في واقع الأمر مجتمعان غير متماثلين لا في الطبيعة ولا في التطور الزمني. إذ المنظمة ما هي إلا ثمرة توافق إرادات بين الدول لها مصالح متعارضة تريد أن تلتقي حول مصالح متبادلة، بينما المجتمع الداخلي انتهى إلى بلورة مستوى رفيع من التوافق صيغ في نظام اجتماعي تحكمه سلطة تتولى الأمر والتنظيم والإدارة.

رابعا: فكرة التنظيم الدولي كأصل عام تقوى على مواجهة ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتعميم أنماط من العلاقات السلمية على التعايش والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي المختلفة، وهي تقوم على نهج ثلاثة في تحقيق المقاصد النهائية للسلم والأمن، وهي تنظيم التسلح، والتسوية السلمية للمنازعات وتعميم نظام فعال للأمن الجماعي. والأول هو نهج وقائي، والثاني نهج وقائي علاجي، والثالث نهج علاجي وقد صادف التنظيم الدولي نصيبا من النجاح في تنظيم التسلح وفي تسوية منازعات دولية بالطرق السلمية، ونصيبا اقل في إيجاد نظام فعال للأمن الجماعي، والسبب لان نظام الأمن الجماعي يقترب كثيرا شكلا وموضوعا من وظيفة الدولة في المجتمع

الداخلي، فهو وهي كلاهما ينشد وحده سلطة القمع وجعلها في يد سلطة مركزية، ولئن كان هذا الأمر مقبولا في المجتمع الداخلي فهو لا يزال غير مقبول على نطاق المجتمع الدولي، ليس لأنه يقترب من اعز خصائص الحكومة المركزية فحسب، بل لان سلطة القمع بذاتها تستلزم عقيدة قتالية لكل أولئك المشاركين فيها مع شعور موحد بان هنالك مثلا وقيما يذودون عنها، وينبغي أن تملك هذه السلطة قوة طاغية دونها أية قوة اخرى على الساحة الدولية، وإنها ذات سرعة وفاعلية تجعلانها ذات جاهزية عالية الأداء، وان تتحلى بالقسط والأنصاف وهي تمارس معها في دفاعها عن الضحية ضد المعتدي بغض النظر عن اسم الضحية أو المعتدي وهي في مجملها خصائص استطاع المجتمع الداخلي أن يتمثلها، لكن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن إدراكها.

خامسا: يجب أن نتواضع فيما نعقله على التنظيم الدولي من مطالب دون أن يستبد بنا الخيال فنعقد انه بلسم شاف لعلل المجتمع الدولي وأسقامه وصراعاته، وان حقيقة النظام الدولي خاصة في مستواه العالمي ليس سوى مظلة يمكن للدبلوماسية الجماعية أن تستظل بها في أداءه جوانب من العلاقات الدولية خاصة تلك التي تتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين أي تلك القضايا ذات الصفة السيادية، أما جوانب العلاقات الدولية الأخرى، التي لا تتصل بصميم الحدود السياسية، واعني بها التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والإنسانية، فان الأمل في تنمية هذا الجانب من جوانب العلاقات الدولية هو بالتأكيد أوفر حظا.

إن فرص النجاح في التنظيم الدولي على مستواه الإقليمي هو لاشك أوفر حظا هو الآخر، وذلك أمر يعود إلى طبيعة الوشائج والعلاقات القائمة بين أطرافه والى قضايا النظام الإقليمي وعقيدته وطبيعة توجه أولئك الأطراف. من ثم يمكن القول أن التنظيم الدولي في مستوييه العالمي والإقليمي لم يعودا محلا للجدل للإقتاء في ضرورتهما، وفي ابقائهما أو الغائهما، وفي الانتساب اليهما، وإنما الجدل في كيفية التماس المنهج الاقوم لتفعيلهما، والاستخدام الأمثل لساحتهما واختبار السبيل الأذكى لاستثمارهما والتأثير فيهما وهي مهمة يحسن أن يجتهد في إدراكها طلاب المعرفة السياسية والقانونية ولاسيما أهل الاختصاص من ذوي المعرفة بشؤون التنظيم الدولي والمنظمات الدولية وشجونهما.